ذيل المقال ودوافقهم اى وافق المعتزلة بعض الماتريدية فى ان الحسن بعض الافعال وقبحه بحيث يحمد فاعله ويثاب لاجله او يذم ويعاقب لاجله
يكون لذاته او لصفة له ويعرفان عقلاً ايضاً انما قال ايضاً لانه لا خلاف فى
انهما يعرفان شرعاً او استدلوا بان وجوب تصديق النبى عم الثابت نبوته باظهار المعجزة فى جميع ما اخبر به ان توقف على الشرع يلزم الدور ضرورة
ان الموقوف عليه من جملة ما اخبر به وان لا اى وان لم يتوقف عليه يكون
وجوب تصديقه صلى الله فى بعض عقلياً اذ لا خلاف فى مطلق الوجوب
كيلا يبطل امر النبوة فاذا لم يكن شرعاً يتعين كونه عقلياً هذا وجه ظاهر فى
تقرير الاستدلال المذكور ويمكن تقريره بوجه آخر وهو ان اول ما اخبر به النبى
عم ان توقف على الشرع يلزم الدور اى توقف الشيء على نفسه اذ لا احتمال
لان يكون الموقوف عليه نصاً آخر والا يلزم ان يكون ما فرض انه اول
النصوص اولاً وان لم يتوقف عليه يكون وجوبه عقلاً فيكون حسناً عقلاً
لان الواجب عقلاً اخص من الحسن عقلاً على ما سبق ويلزم من ذلك ان يكون
ترك التصديق حراماً عقلاً فيكون قبيحاً عقلاً كذلك نقول امتثال اوامره
صلى الله ان وجب شرعاً يلزم الدور ضرورة توقف ثبوت الشرع على
وجوب امتثال اوامره وان وجب عقلاً فهو المطلوب وبان وجوب تصديق
النبى صلى الله فى جميع ما اخبر به موقوف على حرمة كذبه اذ لو جاز كذبه لما وجب
تصديقه وهى اى حرمة كذبه فى جميع ما اخبر به ان ثبت شرعاً لزم الدور وهذا
ظاهر على ما تقدم بيانه فى الوجه الاول وان ثبت عقلاً يلزم قبحها عقلاً ويلزم

من ذلك

من ذلك ان يكون ترك الكذب واجباً عقلاً فيكون حسناً عقلاً والجواب على الوجهين
ان وجوب التصديق وحرمة الكذب بمعنى جزم العقل بان صدقه ثابت قطعاً
وكذبه ممتنع لما قامت عليه من الادلة القطعية مما لا ينازع فى كونه عقلياً كا
لتصديق بوجود الصانع نعم اما بمعنى استحقاق الثواب او العقاب فى الآجل
فيجوز ان يكون ثابتاً بنص الشارع على دليله وهو دعوى النبوة واظهار المعجزة
فانه بمنزلة النص على انه يجب تصديقه فى كل ما اخبر به ويحرم كذبه وقس على هذا
الجواب عن الوجه الآخر المذكور فيما تقدم ثم عند المعتزلة العقل حاكم بالحسن
والقبح مطلقاً اما على الله تعالى فلان الاصلح واجب عليه تعالى بالعقل فيكون
تركه حراماً على الله تعالى والحكم بالوجوب والحرمة يكون حكماً بالحسن والقبح ضرورة
واما على العباد فلان العقل عندهم يوجب الافعال عليهم ويبيحها ويحرمها
من غير ان يحكم الله تعالى فيها بشيء من ذلك وعند اهل السنة والجماعة الحاكم با
لحسن والقبح هو الله تعالى فهو متعال عن ان يحكم عليه غيره وعن ان يجب عليه شيء
وهو خالق افعال العباد على ما مر جاعل بعضها حسناً وبعضها قبيحاً وله
فى كل قضية كلية او جزئية حكم معين وقضاء مبين واحاطة بظواهرها وبوا
طنها وقد وضع فيها ما وضع من خير او شر ومن نفع او ضر ومن حسن او
قبح الا ان العقل قد يعرف بعضها بخلق الله تعالى العلم بها اما بلا كسب كحسن
تصديق النبى عم وقبح الكذب الضار واما مع كسب كالحسن والقبح المستفادين
بالنظر فى الدلائل وترتيب المقدمات وقد لا يعرف الا بالشرع كاكثر احكام
الشرع عند الماتريدية اما قال ذلك لما مر انهما عند الاشاعرة لا يثبتان اصلاً

Copyright © King Saud University